تعقيبات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية
بخصوص ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات

1) عقد الأهداف "أفق 2015": الأهداف المسطرة والإنجازات

يقوم المجلس الإداري للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية بتتبع سنوي لتقدم انجاز المشاريع المدرجة ضمن عقد الأهداف "أفق 2015". في هذا الإطار، يعد المكتب تقريرين كل سنة، الأول يضم حصيلة الإنجازات والثاني مجموع المؤشرات الكمية والكيفية التي تقيس مدى التقدم الحاصل في إنجاز كل مشروع على حدا من مشاريع عقد الأهداف. ويتم توطيد النتائج على مستوى كل محور من المحاور الإستراتيجية الأربعة المكونة للعقد.

وقد عرفت سنة 2014، التي تعد السنة الرابعة من إنجاز المخطط الاستراتيجي، تحقيق 81% من الأهداف المسطرة والتي تتوزع بحسب المحاور على الشكل التالي:

- المحور الأول: الخدمات الموجهة للزبناء 80%
- المحور الثاني: بيئة الملكية الصناعية والتجارية 79%
- المحور الثالث: تثمين واستغلال الملكية الصناعية والتجارية 79%
- المحور الرابع: القيادة، الموارد والبنيات التحتية 86%

ينكب المكتب حاليا على إعداد إستراتيجية جديدة للملكية الصناعية والتجارية برسم سنة 2016-2020، وتقوم على مجموعة من الأسس من شأنها الارتكاز على الإنجازات المحققة في إطار عقد الأهداف "أفق 2015"، والمساهمة في تطبيق الاستراتيجيات القطاعية (مخطط التسريع الصناعي، المغرب الرقمي...) كما تروم إلى وضع المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية في خدمة المغرب الصاعد.

بخصوص منهجية تطبيق المخطط الاستراتيجي، تم إعدادها بطريقة جديدة أخذا بعين الاعتبار توصيات المجلس الأعلى للحسابات المتعلقة بتتبع مراحل إنجاز المشاريع وذلك من خلال:

- اعتماد مؤشرات أكثر دقة لقياس مدى التقدم في إنجاز نتائج كل ميدان استراتيجي.
- اعتماد محاسبة تحليلية مطابقة للمشاريع الجديدة لهذه الإستراتيجية.

كما يعتزم المكتب، إضافة إلى تقييم مرحلي لنتائج تقدم سير المشاريع، القيام باحتساب العائدات الناتجة عن هذه المشاريع نسبة إلى تكلفتها.

وفيما يخص تسريع إنجاز المشاريع ذات القيمة المضافة العالية والموجهة أساسا لتثمين واستغلال الملكية الصناعية والتجارية والتعريف بالخدمات عبر الانترنيت، تعتزم إستراتيجية 2016-2020 وضعها وإدراجها ضمن أولويات المكتب. في هذا الإطار، تم تخصيص ميدانين من الأنشطة الإستراتيجية (المكونة من عشرة) لمشروعين رئيسيين يتعلقان بـ:

- الخدمات الموجهة للمقاولات من أجل تنميتها وتثمين أصولها اللامادية،
- تسليم سندات الملكية الصناعية وفق أفضل المعايير مع تعزيز المساطر الإلكترونية.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تحقيق نتائج مشجعة في هذا المجال كما يتضح ذلك من خلال المؤشر العالمي للابتكار (GII)، الذي صنف المغرب في المرتبة 78 من أصل 141 من الاقتصاديات التي تم تقييمها، محققا بذلك تقدما بنسبة 14 درجة مقارنة مع سنة 2013 واحتلال الرتبة 7 في فئة 34 اقتصادا ذات دخل مماثل.
أيضا، أبرزت مؤشرات عالمية أخرى في مجال الملكية الفكرية تقييما إيجابيا لتطور نظام الملكية الصناعية في المغرب، ذلك أن المغرب يحتل المرتبة الأولى على المستوى الإفريقي من حيث إيداع براءات الاختراع من طرف المقيمين في ارتباطه بالناتج المحلي الإجمالي وكذا المرتبة الأولى على المستوى الدولي بالنسبة لمجموع إيداعات الرسوم والنماذج الصناعية في فئة البلدان ذات الدخل المماثل.

وفيما يتعلق بتعزيز خدمات المكتب عبر الإنترنيت، فقد بلغ العديد منها مرحلة النضج مثل الإيداع وتجديد العلامات التجارية، طلبات الشهادات السلبية، الاطلاع على القوائم التركيبية والوثائق القانونية...

في هذا الصدد، سجل المكتب خلال سنة 2015، 45 988 عملية عبر الانترنيت مقابل 42 663 سنة 2014، بمعدل نمو 8٪. بالإضافة إلى ذلك، عرفت نسب الطلبات عبر الإنترنيت تطورا ملحوظا مقارنة مع مجموع الطلبات المسجلة، حيث بلغت 34٪ بالنسبة لطلبات إيداع العلامات التجارية، و18٪ للحصول على الشهادات السلبية، 47٪ لتجديد العلامات التجارية و15٪ لتجديد الرسوم والنماذج الصناعية.

وتجدر الإشارة إلى أن المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، أعطى انطلاقة خلال شهر يناير 2015 على سبيل التجربة، للعمل بإيداع براءات الاختراع عبر الإنترنيت. (لحد الآن تم إيداع 8 طلبات).

2) تنفيذ الطلبيات العمومية

فيما يخص تحديث مقر المكتب، فإن الميزانية التي تم تخصيصها لهذا المشروع بلغت ما يقارب 47 مليون درهم. تم توزيعها على مدى عدة سنوات (2008-2012) وبتمويل من الموارد العادية للمكتب.

وقد شمل هذا التحديث ما يلي:
- تجديد مقر المكتب.
- تجديد البناية الملحقة وقاعة الندوات.
- بناء مركز للاستقبال.
- تجهيز المكاتب (المعدات المكتبية، التجهيزات التقنية والمعلوماتية...).

وقد تم التعاقد مع 34 شركة مختلفة من أجل إنجاز هذا المشروع، اختير معظمها من خلال طلبات عروض مفتوحة. فمن بين 31 صفقة التي منحت لـ 23 شركة تم منح سبعة منها لشركة مختصة في الأشغال العمومية و 4 لشركتين بمعدل صفقتين لكل منهما.

وأخذا بعين الاعتبار بتوصيات المجلس الأعلى للحسابات ولتوفير شروط تنافسية أفضل، اعتمد المكتب مجموعة من الإجراءات لتحسين مستوى الرقابة الداخلية:

- تحسين وتحيين الإجراءات الإدارية والمحاسباتية.
- تعزيز مستويات المراقبة وأجهزة التحكم في المخاطر المتعلقة بعملية تدبير الطلبيات العمومية.
- تعزيز قدرات مصلحة المالية والمحاسبة من حيث العدد والمؤهلات.
- اعتماد برنامج معلوماتي جديد لتدبير الطلبيات العمومية.
- تفعيل مصلحة التدقيق الداخلي ابتداء من سنة 2011.
- إنجاز مهمات من طرف مراقبين مستقلين لتدقيق الحسابات وتقييم المراقبة الداخلية وكذا التأكد من مطابقة ملفات الصفقات، طلبات العروض وطلبات الشراء.
- تعرض نتائج هذه الافتحاصات على لجنة تدقيق المكتب وعلى المجلس الإداري.
- إنجاز التدقيق على الصفقات التي تتجاوز قيمتها خمسة ملايين درهم. وقد تم عرض النتائج والتوصيات في هذا الشأن من قبل لجنة تدقيق المكتب خلال اجتماع المجلس الإداري المنعقد بتاريخ 22 يونيو 2015.

وتجدر الإشارة، أن لجنة تدقيق المكتب التي تم إحداثها سنة 2010، تعرض كل سنة على المجلس الإداري خلاصات الأشغال التي تهم بالخصوص فحص تقارير التدقيق الداخلي والخارجي وكذا جدول تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات المراقبة (المجلس الإداري، المدققين الخارجيين، لجنة التدقيق، المجلس الأعلى للحسابات، المفتشية العامة للمالية...).

من جهة أخرى، فإن المكتب بصدد إنهاء خريطة المخاطر التي ستأخذ نتائجها بعين الاعتبار في إعداد إستراتيجية 2016-2020 للملكية الصناعية والتجارية.